

Distr.
LIMITED

E/CN.6/1997/L.2/Add.2
14 March 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي
والاجتماعي



لجنة مركز المرأة

الدورة الحادية والأربعون

١٩٩٧ ٢١-١٠ آذار/مارس

البند ٧ من جدول الأعمال

اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الحادية والأربعين

مشروع التقرير

إضافة

المقررة: سوبيا سانتيبيتاكس (تايلند)

**موجز لمناقشة الفريق وحواره بشأن المرأة في موقع
السلطة وصنع القرار مقدم من مديرية المناقشة**

١ - أكد منهاج عمل بيجين^(١) على أن الأخذ بنهج شامل عريض القاعدة فيما يتعلق بتمكين المرأة أمر أساسي إذا كان للمرأة أن تشارك مشاركة كاملة في عملية صنع القرار على جميع المستويات في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتمثل فيها. فالمشاركة والت berhasil السياسي للمرأة مرتبطة ارتباطا لا ينفصّم بالقضايا الأعم، قضايا التمكين الاقتصادي؛ والتعليم والتدريب؛ وحقوق الإنسان؛ والمواقف الاجتماعية؛ والقيم؛ ونظم الدعم الاجتماعي. ومن شأن تحقيق هدف المساواة في المشاركة بين المرأة والرجل في عملية صنع القرار أن يحقق التوازن اللازم من أجل تعزيز الديمقراطية والعمل على سيرها على نحو سليم.

(١) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة، بيجين، ٤ - ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ A/CONF.177/20 و Add.1)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

سبل ووسائل العمل على مشاركة المرأة وتمثيلها على قدم المساواة مع الرجل في مواقع السلطة

وصنع القرار

٢ - ما زال عدم وجود المرأة في مواقع صنع القرار الرئيسية في العملية السياسية قضية تثير قلقاً بالغاً في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. فعدم تمثيل المرأة على قدم المساواة مع الرجل في عملية صنع القرار يحرم البلدان من موهبة وحكمة وكذلك من أساليب متنوعة لصنع القرار. وقد لوحظ استمرار عدم تواجد المرأة في الدبلوماسية الوقائية ومفاوضات السلام باعتباره مدعاه لقلق خاص. وتتضمن الحاجز التي تعوق اشتراك المرأة الصور النمطية والتقاليد والتنافس في الأحزاب السياسية ومع "شبكة المخضرين". ولوحظ الافتقار إلى الإرادة السياسية اللازمة لكي يعمل مزيد من النساء في مجال السياسة. وأُبرزت الحالة الخاصة للمرأة في البلدان والمناطق التي تمر بمرحلة انتقال وتدعم للديمقراطية.

٣ - ولوحظ أن الفقر، وعدم الوصول إلى الموارد الأساسية، وعدم الوصول إلى قوائم الأحزاب السياسية، والأجور المنخفضة، والتمييز في مكان العمل هي الأسباب الجذرية لنقص تمثيل المرأة في عملية صنع القرار السياسي. فعندما يكون شاغل المرأة هو البقاء على قيد الحياة، لا يبقى لديها الوقت الكافي للسعى لتولي مراكز القيادة والسلطة السياسية. وذكر الاعتراف بالعمل الذي تؤديه المرأة بلا أجر والحاجة إلى اقتسام المسؤوليات الأسرية والمنزلية، إلى جانب التدريب على المهارات غير التقليدية، بوصفها عوامل رئيسية تساعد في تفسير لماذا لا يشارك في السلطة وفي صنع القرار السياسي بشكل فعلي سوى عدد ضئيل جداً من النساء على نطاق العالم.

٤ - وقد نوقشت سبل ووسائل العمل على زيادة مشاركة المرأة في عملية صنع القرار السياسي وتحقيق التوازن بين الجنسين في هيئات صنع القرار على جميع المستويات. ورئي أن تحديد حصة ونسبة مستهدفة في الهيئات التشريعية والأحزاب السياسية ضروري للإسراع بتحقيق المساواة في تمثيل المرأة في مجال السياسة. إلا أن البعض لاحظ ما تتسم به مسألة الحصص من طبيعة مثيرة للجدل. وأكد أنها ينبغي أن تستخدم كحل مؤقت فقط. ورأى البعض أن المرأة يجب أن تدخل مجال السلطة على أساس المنافسة وحدها.

٥ - واعتبر الإصلاح الانتخابي، وبالذات اعتماد نظام التمثيل القائم على النسبة بدلاً من التمثيل على أساس التعددية، وسيلة لزيادة النسبة المئوية للمرأة في البرلمانات. ووفقاً لأحد النهجين ينبغي ألا تقل نسبة أي من الجنسين في مراكز صنع القرار عن ٣٠٪ في المائة وألا تزيد عن ٧٠٪ في المائة. كما ذكر وضع قوائم بالنساء المؤهلات وكذلك تحديد أهداف وترتيب المرشحين في قوائم الأحزاب كوسائل لزيادة اشتراك المرأة. ووجد أن هناك حاجة لمزيد من البحوث حول النظم الانتخابية وسبل ووسائل إصلاح ممارسات الأحزاب السياسية من منظور نوع الجنس.

٦ - ووجه الانتباه إلى التوصية العامة التي أعدتها اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بشأن المادتين ٧ و ٨ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة^(٣) فيما يتعلق بدور المرأة في الحياة العامة، وإلى أهمية تعزيز حقوق المرأة بصفة عامة.

٧ - واعتبر حق المرأة في التصويت حقا من حقوق الإنسان الأساسية يجب أن تمارسه المرأة على نطاق عالمي. وذكر أن أصوات المرأة أصبحت بشكل متزايد وسيلة للتأثير في النشاط السياسي ولتشكيل نظم القيم السياسية، بما في ذلك نهج بناء السلام وصنع السلام، ولكن يبقى الكثير الذي يتعمّن عمله في هذا المجال. وأشار إلى حملات تسجيل وتنقيف الناخبين باعتبارها أدوات لزيادة اشتراك المرأة في التصويت.

٨ - واعتبرت مشاركة المرأة في الدبلوماسية الوقائية وفي مفاوضات السلام جوهرية لتحقيق السلام والتنمية ولتحويل النفقات العسكرية إلى الأغراض السلمية. ورئي أن عمليات صنع القرار التي تضم كلا من الرجل والمرأة، بما في ذلك في حالات النزاع داخل الدولة، يمكن أن تساعد في إيجاد نهج سلمي بدرجة أكبر.

٩ - وأشار إلى أهمية إنشاء أجهزة وطنية وهيئات وزارية ولجان وطنية ومكاتب للمرأة للفعالة مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في جميع جوانب صنع القرار، وذلك بمستويات ملائمة من الموظفين والتمويل وبحيث تكون في مركز السلطة السياسية، باعتبارها أهمية حيوية. وبالإضافة إلى ذلك، لوحظ أن إدماج القضايا المتعلقة بنوع الجنس ضمن الأنشطة الرئيسية للمؤسسات هو وسيلة أخرى للعمل على النهوض بالمرأة في عملية صنع القرار. وجرى التأكيد على الحاجة إلى آليات رصد فعالة، مع أهداف تنجذب في وقت محدد ومؤشرات يمكن قياسها لتقييم التقدم.

١٠ - واعتبرت سبل ووسائل إبقاء المرأة في المناصب العامة إذا ما انتُخبت أو عيّنت بالغة الأهمية. وأشار إلى جماعات الضغط الحساسة لنوع الجنس على أنها أداة هامة من أجل إبقاء المرأة في المناصب العامة. وفي سياق إبقاء المرأة في السلطة، اعتبر تحقيق توافق أكبر بين العمل المهني والمسؤوليات الأسرية لكل من الرجل والمرأة أساسيا. إذ يتزايد عدم رغبة الآباء والأمهات في التنازل عن الوقت الذي يقضوه مع أسرهم. ورئي أن اقتسام المسؤوليات الوالدية والأسرية بين المرأة والرجل ذو أهمية قصوى. كما أشير إلى ضرورة الاعتراف بالعمل الذي تؤديه المرأة دون أجر، وال الحاجة إلى إتاحة ساعات عمل مرنة للمرأة وإلى اقتسامها المسؤوليات الأسرية مع الرجل، وحاجة المرأة للمشاركة في صنع القرار على مستوى الأسرة.

١١ - وجرى التأكيد على أهمية التعليم والتدريب لتمكين المرأة من أن تكون لها سيطرة أكبر على حياتها. وقيل إن تدريب المرشحات على إدارة الحملات الانتخابية وجمع التبرعات ثبتت أهميته في تحقيق انتخاب المرأة للمناصب العامة. وكثيراً ما تحتاج المرأة إلى تدريب على الإجراءات البرلمانية والمسائل المتعلقة بالميزانية. واعتبر التدريب على القيادة أساسياً للمرأة على جميع المستويات، بما في ذلك على مستوى المجتمع المحلي وبما يتضمن المناطق الريفية.

١٢ - وكان هناك تشديد على تشريف الفتيات والفتىان بوصفه وسيلة للقضاء على الصور النمطية التقليدية والعمل على إيجاد قبول للتنوع ولحق المرأة في المشاركة في صنع القرار. ولا تزال مراجعة المناهج التعليمية والكتب المدرسية وسيلة هامة للقضاء على الصور النمطية القائمة على أساس نوع الجنس. واعتبر تغيير المواقف ذا أهمية خاصة في المراحل المبكرة من الحياة عندما لا يكون الأولاد والبنات قد تمثلوا بعد الصور النمطية للجنسين.

١٣ - ولاحظ دور وسائل الإعلام في إدامة الصور النمطية للجنسين، ولوحظت الحاجة إلى كفالة تكوين صورة إيجابية للمرأة وتصوير الفتيات في أدوار غير تقليدية. فالاستمرار في قولبة المرأة وتصويرها السلبي في التلفزيون وفي الأفلام السينمائية على أنها مجرد شيء جنسي يقوّض الكفاح من أجل تحقيق المساواة للمرأة. وجرى التشديد على قيمة استحداث المناقشة العامة حول الأدوار المختلفة للمرأة، لا سيما في الحياة العامة وفي الأسرة. ووجد أنه رغم ازدياد وجود المهنيات في وسائل الإعلام، ما زال الرجل يتحكم إلى حد كبير في القرارات المتعلقة بالمضمون التحريري ووسائل الإنتاج.

١٤ - واستبانت حاجة ملحة إلى دراسات إفرادية "نساء يحدثن فارقاً" وإلى إنشاء قاعدة بيانات لرصد مشاركة المرأة في الحكومة والشركات والأحزاب السياسية ونقابات العمال والمنظمات الدولية وفي صفوف العسكريين. ولوحظت شبكة انترنت كوسيلة جديدة لنشر وتبادل الإحصائيات المتعلقة بنوع الجنس والمعلومات عن استراتيجيات توسيع المرأة مناصب القيادة، وأنشطة الأجهزة الوطنية للنهوض بالمرأة، وتدابير العمل الإيجابي، والوسائل الأخرى لتغيير المفاهيم بشأن دور المرأة في الحياة العامة.

إقامة شبكات وبناء شراكات

١٥ - المرأة بحاجة إلى التماس شراكة أكبر مع الرجل وإلى بناء تآلفات وتعزيز التحالفات من أجل الدعوة إلى التمكين والتمثيل السياسيين للمرأة. وأشار إلى أهمية التدريب، بما في ذلك تدريب المرأة للمرأة، وإلى أن القيادات النسائية وكبار السن من النساء والرجال يمثلون مورداً قيّماً لتدريب الشابات بوصفهن قائدات المستقبل. وقد ساعدت شبكات الاتصال بين القيادات النسائية في مجال السياسة والمجالات الأخرى كأساس لتوسيع نطاق الائتلافات الوطنية والدولية. كذلك ينبغي أن تضم المؤتمرات البرلمانية النسائية على الصعيدين الوطني والإقليمي نساء من القطاع الخاص والخدمة المدنية. وقد أثبتت اللجان المتخصصة لترويج القضايا المتعلقة بنوع الجنس وللإشراف على التشريعات فائدتها أيضاً. وأدى إدماج "قضايا المرأة"، مثل

الخدمات الاجتماعية والبيئية ورعاية الطفل الميسورة المبنال، ضمن الأنشطة الرئيسية إلى جعل هذه القضايا موضع اهتمام المجتمع ككل نتيجة لزيادة تواجد المرأة في موقع صنع السياسة العامة.

١٦ - وينبغي توحيد صفوف المنظمات الدولية والحكومات والمنظمات غير الحكومية وأعضاء البرلمانات من النساء في شراكة لتقديم الدعم التمويلي لتنمية القيادات النسائية من خلال التدريب، من أجل تيسير دخول تلك القيادات الساحة السياسية؛ ويجب تهيئة بيئة تمكينية من أجل مشاركة المرأة مشاركة كاملة وتمثيلها على قدم المساواة مع الرجل في موقع السلطة وصنع القرار السياسي.

— — — — —